

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

التاريخ		الفرع	
العائلة		اللقب	
الجد	الأب	الاسم الأول	الاسم باللغة العربية
First Name	Father	Grandfather	Family
تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	الجنس	

بيانات الهوية			
نوع الهوية	رقم الهوية	الجنسية	مكان الإصدار
مستوى التعليم	الحالة الاجتماعية	تاريخ الإصدار	تاريخ الانتهاء
معلومات السكن والاتصال		ملكية السكن	
عنوان السكن	نوع السكن	رقم المبنى	هاتف المنزل
فاكس	الحي	الشارع	رقم المبنى
العنوان البريدي	الرمز البريدي	البريد الإلكتروني	الرمز البريدي
عنوان واصل	رقم المبنى	الشارع	الحي
المدينة	الرمز البريدي	رقم الوحدة	رقم الاتصال بالخارج
العنوان البريدي للعملاء غير السعوديين في البلد الأم :			

معلومات الوظيفة وجهة العمل			
الحالة الوظيفية	اسم جهة العمل	المسمى الوظيفي	نشاط جهة العمل
عنوان العمل	المدينة	الشارع	رقم المبنى
المهنة (بالنسبة لغير السعوديين حسب ما هو مدرج بهوية مقيم)			

معلومات المالية			
مصدر الدخل الأساسي	مبلغ الدخل الأساسي الشهري	مصدر الدخل الإضافي	مبلغ الدخل الإضافي الشهري
طريقة استلام الدخل الأساسي		طريقة استلام الدخل الإضافي	

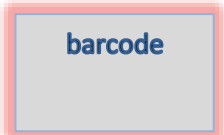
تفاصيل الحساب			
رقم الحساب	الغرض من الحساب	نوع الحساب	طبيعة الحساب
عملة الحساب	دورة كشف الحساب	التاريخ المفضل	لغة التعامل

معلومات عامة			
هل لديك تعاملات مع بنوك محلية ؟	نعم	لا	حدد
هل لديك تعاملات مع بنوك خارج المملكة ؟	نعم	لا	حدد
هل أنت / أنتم المستفيد / المستفيدون الحقيقي / الحقيقيون من الحساب ؟	نعم	لا	حدد
هل تتمتع بعضوية إحدى الجمعيات الخيرية المحلية أو الدولية ؟	نعم	لا	حدد
هل تشغل أحد المناصب في قطاعات الدولة أو القضاء أو القطاع العسكري ؟	نعم	لا	حدد
هل أنت معرض لضرائب بحكم السكن أو الجنسية في أي دولة خارج المملكة ؟	نعم	لا	حدد
هل انت معرض للضرائب الامريكية			
في حالة اختيار نعم يرجى تعبئة نموذج رقم 2-1-B008 + استيفاء صورة جواز السفر			

معلومات الحساب			
اسماء كبار المودعين	العلاقة مع المودعين	اسماء كبار المستفيدين محلياً	نوع العلاقة
اسماء كبار المستفيدين دولياً	نوع العلاقة	اسماء الدول التي يتم التحويل إليها	

معلومات عمليات العمل		معلومات العمليات	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
		إجمالي الإيداعات النقدية خلال الشهر المتوقعة	
		إجمالي الشيكات المدوعة خلال الشهر المتوقعة	
		إجمالي التحويلات المحلية الواردة خلال الشهر المتوقعة	
		إجمالي التحويلات الدولية الواردة خلال الشهر المتوقعة	
		إيداعات أخرى (أذكر بالتفصيل)	
		المنتجات المطلوبة (إن وجد)	

نموذج رقم (1) 5-1-S001-A



اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

الشروط والأحكام

أولاً: تمهيد

الحساب الجاري : حيث يرغب العميل في إنشاء علاقة بنكية مع بنك البلاد ليتمكن من الاستفادة من الخدمات البنكية الواردة في هذه الاتفاقية، أو/و الحصول على أي خدمات أخرى في المستقبل، وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أنه بالتوافق على هذه الاتفاقية سوف تطبق فوراً الشروط والإحكام الواردة فيها، وتكون ملزمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً بأي صيغة معتبرة، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترنة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب وتقديم الخدمات البنكية المبنية أدناه.

حساب البلاد: حيث يرغب العميل في فتح حساب استثماري لدى بنك البلاد، وذلك بغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة في أعمال الخزينة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (حساب البلاد)، وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أن توافيقه على هذه الاتفاقية يعد إيجاباً، وفتح البنك للحساب قبولاً، وتطبيق فوراً الشروط والإحكام الواردة في هذه الاتفاقية، وتكون ملزمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترنة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب (حساب البلاد) وتقديم الخدمات البنكية المبنية أدناه.

ثانياً: التعريفات

تكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه نفس المعاني المبنية أمام كل منها ما لم يقض السياق خلاف ذلك:

(العميل): وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري صاحب الحساب الذي وقع أصالة على اتفاقية إنشاء العلاقة البنكية، أو وقع عنه وكيله.

(البنك): بنك البلاد، سجل تجاري رقم 1010208295 ومقره الرئيسي في الرياض، ص.ب. 140 الرمز البريدي 11411 المملكة العربية السعودية هاتف مصرفي 920001002.

(الحساب الجاري): تعني الحساب البنكي الذي هو موضوع الطلب المقدم من صاحب الحساب إلى البنك لفتح ذلك الحساب وفقاً للشروط اللاحقة.

(حساب البلاد): حساب استثماري يهدف إلى تحقيق الربح عن طريق المضاربة الشرعية، يودع فيه العميل (رب المال) رأس مال المضاربة، ويقوم البنك (المضارب) باستثمار هذه الأموال حسب شروط وأحكام هذه الاتفاقية، كما يتيح البنك للعميل حق السحب والإيداع من هذا الحساب، وإجراء الخدمات البنكية الأخرى حسب الأحكام والشروط الواردة في هذه الاتفاقية.

(الربح القابل للتوزيع): إجمالي عائدات خزينة البنك من عقود التمويل التي تجربها الخزينة بنفسها أو عن طريق إدارات البنك المختلفة المستخدم فيها أموال العميل المودعة في حساب البلاد، مخصصاً منها المصروفات التي تتحملها الخزينة (المضارب)، وهي:

(أ) عمولات وسطاء البيع والشراء.

(ب) مصروفات (خسائر) منتج حساب الاستثمار بالبيع الآجل، علماً أن عائدات عقود التمويل التي تجربها الخزينة عن طريق إدارات البنك الأخرى لا تمثل جميع عائدات البنك المحققة من عمله، كما أن حصة الخزينة من هذه العائدات لن تقل عن العائد الذي تحققه الخزينة من استثماراتها بنفسها الأوراق التجارية: تعني الشيك والسندات لأمر والكمبيالات وفقاً للتعريفات الواردة بنظام الأوراق التجارية السعودي.

ثالثاً: الحساب الجاري (تطبق هذه الأحكام على الحساب الجاري فقط)

1) مور تحرير وتوقيع هذه الاتفاقية من قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة بنكية بفتح حساب جار باسم العميل تفيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسري على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويفر العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى صحتها تم إبرام هذه الاتفاقية.

2) تعد الأموال في الحساب الجاري ديناً مضموناً على البنك واجبة الدفع عند الطلب، يحق له استخدامها ولا يجوز شرعاً احتساب أي فوائد عليها.

رابعاً: خصائص حسابات البلاد (تطبق هذه الأحكام على حساب البلاد فقط)

1- مور توقيع هذه الاتفاقية من قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة شراكة ترتب عليها فتح حساب البلاد لدى البنك، وذلك لغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتفيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسري على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويفر العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى صحتها تم إبرام هذه الاتفاقية.

2- أنواع شرائح حساب البلاد، والحد الأدنى لكل شريحة، ونسبة الربح المستحقة للعميل، من الربح القابل للتوزيع:

نوع شريحة الحساب	الحد الأدنى للشريحة	نسبة الربح المستحقة للعميل؛ من الربح القابل للتوزيع:
فضي	20.000 ريال	30%
ذهبي	300.000 ريال	40%
بلاتيني	2 مليون ريال	60%

3- نسبة المشاركة في الربح القابل للتوزيع:

في حال تحقيق حساب البلاد أرباحاً، يستحق العميل نسبة الربح المحددة في الجدول اعلاه (البنك رابعاً 2)) حسب نوع شريحتة ويستحق البنك النسبة المتبقية من الربح، وفي حال حصول خسارة في رأس المال فلن يكون للبنك باعتباره مضارباً، مسئولاً عن هذه الخسارة، إلا في حال التعدي أو التصرف من قبل البنك. يحق للبنك تغيير نسبة الربح الموضحة بالجدول في البنك 4-2 وفق تقديره المطلق، على أن يخطر العميل بذلك قبل شهر من تاريخ سريان التعديل، وفي حال عدم موافقة العميل على نسبة الربح المعدلة، عليه رفع طلب لإلغاء الحساب قبل تاريخ سريان التعديل وإلا سيصبح التعديل ملزماً للعميل.

4- رأس المال المؤهل واستحقاق الأرباح:

أ) تحسب أرباح الشهر على أقل مبلغ موجود في رصيد الحساب خلال الشهر الميلادي، حيث يتاح للعميل (رب المال) سحب أمواله متى يشاء، وبعد ذلك عدولاً منه عن عقد المضاربة فيما يتعلق بالأموال المسدونة، ويسري عقد المضاربة على أقل رصيد متوفر في الحساب خلال الشهر.

ب) لا يستحق العميل أي أرباح إذا نقص المبلغ المتوفر في رصيد الحساب في أي وقت خلال الشهر عن (20000) ريال للشريحة. وبعد العميل في هذه الحال فاسخاً لعقد المضاربة بالكلية، ويعامل المبلغ المتبقى معاملة الحساب الجاري.

ت) لا يستحق العميل أي أرباح عن الشهر الميلادي الذي تم خلاله فتح الحساب، إلا إذا تم فتح الحساب قبل نهاية دوام أول يوم عمل من ذلك الشهر.

ث) يعقد بأشهر التقويم الميلادي من احتساب الأرباح ومواعيد استحقاقها ويكون الاستحقاق عن كامل الشهر، حيث لن يتم احتساب أي أرباح عن أجزاء الشهر.

ج) تحدد نسبة الربح المستحقة للعميل من نسبة الربح القابلة للتوزيع بناءً على نوع شريحة الحساب والذي تم اختياره من قبل العميل.

5- تصاف الأرباح إلى الحساب نهاية كل شهر ميلادي.

خامساً: أحكام مشتركة للحساب الجاري وحساب البلاد

1 تطبق الأحكام والشروط على جميع الحسابات والخدمات البنكية، سواء تم فتح تلك الحسابات أو الحصول عليها بتاريخ سابق أو لاحق لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

2 فوض العميل البنك أن يفيد في حساباته الشيكات أو النقود التي تودع في حسابه بنفسه أو بواسطة الآخرين على أن تكون بعملة الحساب نفسها.

3 وافق العميل على تزويد البنك بنموذج توقيعه، وتوقيع من فوضه، وتعد هذه النماذج نظامية ومعتمدة بالنسبة لجميع العمليات التي تتم على هذا الحساب ما لم يتسلم البنك من العميل إشعاراً خطياً بخلاف ذلك.

4 يفر العميل بمسؤوليته عن المبالغ المودعة في حسابه أمام جميع الجهات المختصة، ويلتزم بإبلاغ تلك الجهات عن كل إيداع مشكوك فيه، أو ليس من حقه، وذلك فور علمه به، سواء أكان الإيداع قد تم تعلمه أم بدون علمه، وسواء تصرف فيه فيما بعد أو لم يتصرف فيه، كما يفر أن الإيداعات ناتجة عن نشاطات مشروعة وغير مشبوهة وسالمة من التزوير والتزيف وغير ذلك من المخالفات، كما يفر بأنه لا حق له في استرداد أي أموال مزيفة قد تسلمها للبنك، أو التعويض عنها.

5 ذول العميل البنك وطلب منه قبول جميع الأوراق التجارية من شيكات، وسندات إذنيه، وكمبيالات، وكل أوامر الدفع المسحوبة من قبله على البنك بنفسه، أو من قبل وكيله، وإذا كان الحساب لديه مدينياً فليلتزم إن شاء تنفيذ التوجيهات الصادرة إليه بشأن هذا الحساب، بشرطه أن تكون موقعة منه، أو من وكيله، أو المفوض بالتوقيع عنه، ويكون مدينياً للبنك بجميع الرصيد المدين، ويلتزم البنك بمطالبة العميل بالمبالغ نفسها من دون زيادة.

6 وكلاء الحسابات المعتمدين والوكالة الشرعية: إذا قدمت للبنك وكالة تحول أحد الوكلاء لتشغيل الحساب، فإنه يحق للبنك أن يعتمد على تلك الوكالة ولن يكون مسؤولاً أو ملزماً بتوجيه إخطار فيما يتعلق بأية نواقص أو عيوب قانونية في مضمون أو شكل الوكالة أو عدم تصديقها من كاتب عدل، وبموجب هذه الشروط يطلب صاحب الحساب من البنك أن يعتمد على تلك الوكالة بأن يدفع كافة الشيكات أو الأوراق التجارية المسحوبة على الحساب من قبل الشخص الذي منحت له تلك الوكالة، وبعض النظر عما إذا كانت تلك الشيكات أو الأوراق التجارية مستحقة الدفع لصاحب الحساب أو الشخص الذي منحت له تلك الوكالة أو غيره، ويتعين على صاحب الحساب أن يعرض البنك مقابل كافة المطالبات والمسؤوليات التي دفعها أو تحملها البنك باعتباره على تلك الوكالة أو بسبب تشغيل الحساب من قبل الشخص الذي منحت له الوكالة.

7 تعد جميع الحسابات - من أي نوع كانت - المفتوحة باسم العميل، أو التي تفتح باسمه مستقبلاً لدى البنك، أو أي من فروع صامتة بعضها لبعضها الآخر بصرف النظر عن مسمياتها، ولبنك في حالة عدم وفاء العميل بالتزاماته في الوقت المحدد الحق في دمج أو توحيد هذه الحسابات كلها أو بعضها والخصم من الرصيد الدائن من أي منها حتى يقوم العميل بالوفاء بكافة التزاماته قبل البنك، ويكون البنك مفضواً بإجراء المقاصة والخصم من الرصيد الدائن أو المدين، وعمل قيود التسويات والتحويلات في أية حسابات مفتوحة، أو تفتح باسم العميل لدى أي فرع من فروع البنك، وتتم التسوية بسعر الصرف السائد لدى البنك، وتعد جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية والمعادن الثمينة مما قد يكون مودعاً باسم العميل لدى البنك، أو أي من فروع صامتة وتأميناً لكافة التزامات العميل تجاه البنك، من غير حاجة إلى إقرار خاص بذلك، ويكون للبنك الحق في الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرة، من الأموال المشار إليها بطريق المقاصة، وله الأولوية والأفضلية فيما تحت يده، على أي دائن آخر، من غير حاجة إلى إخطار أو أي إجراء قانوني.

8 التزم العميل بإبلاغ إنيات هويته سارية المفعول، والقيام بتحديث بياناته ومعلوماته بصفة دورية، بحسب تعليمات مؤسسة النقد، وتقديم نسخة أصلية من إنيات هويته عند تحديثها أو تحديثها لدى الجهات الحكومية، أو عند طلب البنك فوراً لمطابقتها، وسوف يقوم البنك بتجميد الحساب فوراً إذا لم يلتزم العميل بذلك.

9 يخصم الحساب المتفق على فتحه بالعملة الأجنبية لتقلبات الأسعار، وهذا يمكن أن يحمل معه احتمالية الربح والخسارة، بحسب حالة سوق العملات، وعليه فإن العميل قد يتعرض لخسارة، أو ربح عند تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية جراء ذلك.

10 أفر العميل بحق البنك تداول المعلومات الشخصية والائتمانية الخاصة بالعميل مع بقية البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة، عبر الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

إذا كان الحساب حساباً مشتركاً، تكون ملكية الأرصدة الدائنة ملكاً مشتركاً لأصحاب الحساب بنسب متساوية ما لم يشترط خلاف ذلك، ويجوز لكل واحد من أصحابه إيداع مبالغ، وإذا كان نموذج توقيعه أو توقيعها محفوظاً بملفات البنك، أن يسحب من الحساب، ويحق للبنك أن يتصرف وفقاً للتعليمات الخطية المتعلقة بالحساب والموقعة من قبل كافة أصحاب الحساب أو من أي منهم بمفرده ما لم يشترط خلاف ذلك، ويفوض كل صاحب حساب صاحب الحساب الآخر بأن يودع في الحساب أي شيكات أو غير ذلك من الأوراق التجارية المستحقة الدفع لكافة أو لأي من أصحاب الحساب. وفي حالة استلام البنك لأي شيك أو ورقة تجارية دون تظهير، يعتبر البنك مفوضاً بموجب هذه الاتفاقية بإجراء التظهير نيابة عن أصحاب الحساب وإضافة ذلك الشيك أو الورقة التجارية للحساب. ويجوز سحب الأرصدة الدائنة في أي وقت من الأوقات أو التصرف فيها كلياً أو جزئياً بواسطة شيك أو تعليمات خطية موقعة من قبل أي واحد من أصحاب الحساب (أو من قبل الوكيل أو الممثل القانوني لأي واحد من أصحاب الحساب) دون أن تكون هناك موافقة خطية من أي واحد من أصحاب الحساب الآخرين، ولن يكون البنك مسؤولاً عن التحقق من الشيكات أو الأوامر المستحقة الدفع لصاحب الحساب متى كانت تلك الشيكات أو الأوامر موقعة عليها من قبل صاحب الحساب. ويجوز استرداد أو سحب مبالغ من الحساب بناء على أوامر أو تعليمات أي من أصحاب الحساب وذلك بغض النظر عما إذا كان صاحب الحساب الآخر أو أصحاب الحساب الآخرين على قيد الحياة وقت الدفع، غير أنه إذا أعطى البنك إخطاراً خطياً عن وفاة أحد أصحاب الحساب، فإنه يحق للبنك أن يوقف تشغيل الحساب وأن يحدد أية أرصدة دائنة إلى أن يتلقى البنك تعليمات خطية تصدر بناء على أمر محكمة أو موقعة من قبل صاحب الحساب أو أصحاب الحساب الباقين على قيد الحياة والممثلين القانونيين أو ورثة صاحب الحساب المتوفى، وبموجب هذا أعفى أصحاب الحساب بالتضامن والافتراق البنك من أية مسؤولية إذا قام بدفع أو حجز مبالغ وفقاً لهذه الفقرة.

أ) أتأخّر أفر/تفر بعلمنا بأن البنك يقوم بقبول فتح الحساب دون اشتراط للإيداع فيه وإذا لم أودع/تودع أي مبالغ في الحساب خلال مدة (90) يوماً من تاريخ فتحه سيقوم البنك بإقفاله وإباني/إبنا/نوافقك على ذلك ودون أدنى مسؤولية على البنك.

ب) عند رغبتني/رغبتنا بإقفال الحساب وإبناه تعاملنا مع البنك إفتني/إفتني ساقدم/ساقدم طلياً خطياً إلى البنك بفعل الحساب وسأعيد/سنعيد الشيكات الغير مستخدمة، وبطاقة الصراف الآتلي وبطاقة رقم الحساب وسيقوم البنك بإتلافها أمامي ويتم تسليمي/تسليمنا كامل المبلغ الموجود في الحساب.

ت) أنا/نحن أعلم/نعلم وأوافق/نوافق بأن يحق للبنك رفض طلب إقفال الحساب في حالة ارتباط الحساب ومقه بخدمات مالية تنشأت على قوة هذا الحساب ووجوده لإصدار خطاب ضمان وفتح اعتمادات مستندية وخصم أوراق تجارية تتطلب استمرار الحساب.

ث) أنا/نحن أعلم/نعلم وأوافق/نوافق بأنه في حالة تعرض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة وتعذر حل الإشكال أو استخدام الحساب لغير الغرض المفوض من أجله فإن البنك سيقوم بإقفال الحساب وإعادة المبلغ الموجود به إلى مصدره.

ج) أنا/نحن أفر/تفر وأوافق/نوافق على أنه بعد فتح الحساب والإيداع فيه ومن تم السحب منه وأصبح رصيده صفراً واستمر من دون رصيد لمدة (4) سنوات فإن البنك سيقوم بإقفاله ما لم يكن عليه ارتباطات مالية تتطلب استمراره.

14 الشيكات : وافق العميل على الالتزام بالشرط والأحكام التالية فيما يتعلق باستعمال والمحافظة على سلامة الشيكات التي تقدم لأصاحب الحساب وذلك لحماية صاحب الحساب والبنك معاً.

(1) يتم إصدار دفاتر شيكات جديدة لأصاحب الحساب شخصياً أو ترسل له عن طريق البريد وفقاً لطلب خطي منه بذلك أو تسلم له بأية وسيلة أخرى يقبلها البنك.

(2) التزام العميل بحفظ دفاتر الشيكات في جرز أمين، وإشعار البنك في حال فقدها، وإعادتها للبنك في حال إقفال حسابه، بناء على طلبه أو طلب وكيله المعتمد لدى البنك، أو بواسطة البنك.

(3) تستعمل الشيكات فقط عن الحساب الذي يتم إصدار الشيكات بشأنه، ولا يجوز بأي حال من الأحوال استعمالها عن أي حساب آخر.

(4) يجب أن تكون الكتابة بالحرر واضحة وعلى الشيكات وعلى النماذج المقدمة من قبل البنك، وأي تغيير في الشيك يجب أن يتم بوضوح، مع اعتماده بالتوقيع الكامل للعميل، ولا يكفي التوقيع بالحروف الأولى (التوقيع المختصر).

(5) للشيكات تتعلق بالأمن والسلامة يتعين على العميل :

أ) عدم إصدار شيكات على بياض.

ب) أن يبدأ كتابة الشيك من أول المكان الخالي المخصص لذلك الغرض، وألا يترك فراغات بين الكلمات أو الترقيم.

ت) ألا يستعمل الأرقام التي يمكن مسح كتابتها.

(6) أفر العميل بمسؤوليته عن أي دفتر/دفاتر شيكات يتم تسليمها له، ولتجنب أعمال الغش والتزوير على العميل أن يحتفظ بدفاتر الشيكات في مكان آمن، وإذا تعرض أي شيك للضياع يجب على صاحب الحساب أن يقوم فوراً بإشعار البنك بذلك موضحاً رقم الشيك وقيمته وتاريخه، والبنك غير مسؤول عن صرف أي شيك مفقود.

(7) يتم دفع قيمة أي شيك يصدره العميل بمجرد تقديم الشيك للبنك، حتى لو كان الشيك بتاريخ مؤجل، من غير أدنى مسؤولية على البنك، وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، حيث إن نظام الأوراق التجارية ينص على أنه يعاقب بالسجن أو الغرامة كل من يرتكب أحد الأفعال التالية :

- إصدار شيك من غير رصيد كاف يغطي قيمته.

- إصدار شيك غير مؤرخ.

(8) يجوز للبنك أخذ رسوم على الشيكات المرتجة من الحساب.

(9) إيقاف الشيك : وافق العميل على الآتي:

أ) إن الأسباب الوحيدة المقبولة لإيقاف صرف شيك هي أن يكون الشيك فقد، أو سرق، أو أملىس، أو أعسر حامله بحكم قضائي، أو حدث ما يخل بأهليته.

ب) تعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر قد يقع عليه نتيجة لعدم دفع الشيك.

ت) لا يعد البنك مسؤولاً بأي حال إذا دفع الشيك المذكور نتيجة خطأ في البيانات المضمنة في الشيك، وذلك شرط أن يكون البنك قد اتبع الإجراءات العادية بشأن أوامر إيقاف الشيك.

ث) إخطار البنك خطياً قبل إصدار الشيك البديل، وبدون على صدر الشيك البديل كلمة (بديل) وتاريخ يختلف عن تاريخ الشيك الأصلي.

(10) يجوز للعميل أن يطلب إلغاء الشيك المصرفي في حالة تسليمه أصل الشيك المصرفي للبنك، كما يجوز للعميل طلب إيقاف الشيك المصرفي في حالة فقدان أو سرقة أو تلف الشيك المصرفي فلا يجوز للعميل طلب إلغاء الشيك المصرفي إلا بموافقة المستفيد الخطية، مع إقرار المستفيد بأنه لم يسبق أن قام بتظهير الشيك المصرفي لطرف ثالث، وفي حال طلب إلغاء الشيك يتعهد مقدم الطلب بتقديم سند تعويض مقبول لدى البنك ضد أي التزامات قد تنشأ من ذلك الشيك المفقود، أو المسروق، أو التالف.

(11) يجب تقديم جميع الشيكات المصرفية الصادرة عن البنك بعملة أجنبية للدفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها، وفي حالة التأخر عن ذلك الموعد يكون الدفع وفقاً لتقدير البنك المسحوب عليه.

(12) لن يتم قيد الشيكات المودعة للتخصيص في الحساب إلا بعد تحصيل قيمتها فعلياً، وإذا قام البنك بقيد قيمة الشيك للعميل قبل تحصيله فيعد فرضاً على حين ورود قيمة الشيك للبنك، ويحق للبنك الرجوع على العميل مطلقاً فيما تعذر عليه استيفاؤه، ويشعره بذلك.

(13) سعر الصرف في حال تحصيل الشيكات بالعملات الأجنبية هو سعر الصرف حين القيد في حساب العميل بعد تحصيل لقيمة الشيك.

يقبل حامل البطاقة بالشرط الآتية لاستخدام بطاقة صراف البلاد التي يصدرها البنك:

1) يزود البنك العميل بطاقة صراف البلاد، ويرقم تعريف شخصي (رقم سري)، يتعامل به مع أجهزة الصراف الآلي، في أي مكان في العالم، ومع نظام نقاط البيع التي تحمل شعار فيزا إلكترون، وشعار خدمة مدى للدفع الإلكتروني، وأي نظام نقاط آخر يتعاقد البنك معه، ويتيسر البطاقة ملكاً خاصاً للبنك تسلم إليه عند الطلب.

2) يحق للبنك استرداد البطاقة من العميل أو إيقاف استخدامها في أي وقت من غير حاجة إلى إخطار مسبق، كما يحق للبنك تعديل شروط استخدامها زيادة أو نقصاً، على أن يشعر العميل بالتعديل.

3) تعهد العميل بإعادة البطاقة إلى البنك لإلغائها إذا أصبح غير محتاج لاستخدامها، أو إذا قرر البنك إيقاف استخدامها لأي سبب.

4) أفر حامل البطاقة بأنها غير قابلة للتحويل، ولا يجوز استعمالها من قبل أي شخص، إلا لحاملها فقط، والتمتع العميل بالتوقيع على ظهرها في المكان المخصص لذلك، بنموذج توقيعه المعتمد لدى البنلك، بمجرد تسلمه لها، كما لا يجوز لحامل البطاقة إعطاء رقم التعريف الشخصي (الرقم السري) الخاص لأي شخص، مهما كانت الأسباب، ويقر العميل بأن رقم التعريف الشخصي الخاص به (الرقم السري)، وأي تغيير يطرأ عليه بعد بمثابة توقيع الشخصى أياً كان مستخدم البطاقة.

5) يجب على حامل البطاقة أن يحظر البنك فوراً إذا فقد بطاقته بأي شكل، ويطلب حامل البطاقة مسؤول عن أي عملية تتم عن طريق استعمال بطاقته المفقودة، وذلك ما لم يكن البنك قد تسلم إشعاراً رسمياً بفقدان البطاقة قبل إجراء العملية المذكورة.

6) يقيد البنك على حساب العميل أي مبالغ يتم سحبها، أو أي تحويلات، أو تسديد قيمة مشتريات تتم عن طريق استعمال البطاقة، ويكون العميل في كل الأحوال مسؤول مسؤولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تنشأ عن استخدام البطاقة، سواء تمت العمليات بعلمه أو بدون علمه.

7) يتم خصم السحوبات بالعملة الأخرى من حساب حامل البطاقة بعد تحويلها إلى الريال السعودي، بسعر الصرف السائد في البنك، في ذلك الوقت.

8) لا يحق للعميل استخدام البطاقة للحصول على سلع أو خدمات محرمة، ويحق للبنك عند تحققه من استخدام في أغراض محرمة أن يلغى البطاقة.

9) أفر العميل بأنه في حالة وجود اختلاف بين المبلغ المسحوب بحسب إمادة العميل وما تنته سجلات البنك فسوف يؤخذ بما تنته سجلات البنك، وتكون ملزمة للعميل؛ ما لم يثبت العميل خلاف ذلك.

10) التزم العميل وتجهه بالاتصال بالبنك فور تعرضه لأي من الحالات الآتية:

- اختناز البطاقة في الجهاز.

- اكتشاف خطأ في تسجيل القيدود في الحساب نتيجة لاستخدام الصراف الآلي، سواء بالزيادة أو النقص.

- حدوث خطأ في تحصيل المبلغ التقدي المصرفي من الجهاز بالزيادة أو بالنقص.

11) التزم العميل بإشعار البنك خطياً عن أي تغييرات في عنوانه.

12) عند رغبة العميل إيداع النقد أو الشيكات عبر أجهزة الصراف الآلي فيجب أن يتم ذلك عبر أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببنك البلاد، ويتعين على العميل عند الإيداع اتباع الإرشادات والتعليمات التي تظهر له على الشاشة بدقة، ولا يحق للعميل مطالبة البنك بالنظر بأي عملية من غير أن يكون لديه إيصال يثبت حدوث العملية، وفي حال وجود اختلاف بين ما ورد بالإيصال وما تنته سجلات البنك، فسوف يؤخذ بما تنته سجلات البنك، وتكون ملزمة للعميل؛ ما لم يثبت العميل خلاف ذلك.

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

سابقاً : خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي

- 1) وافق المستخدم على جميع شروط وأحكام استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، وعلى استخدام نظام البلاد فقط على النحو المحدد في هذه الاتفاقية، ولن يكون البنك مسؤول عن أي خسارة، أو تكلفة، أو نفقة، أيًا كانت قد يتكبدها المستخدم أو أي جهة أخرى نتيجة لأي مخالفة، أو إخلال لهذه الاتفاقية.
- 2) متابعة الحسابات:
- 3) وافق المستخدم على متابعة أي حسابات يحتفظ بها لدى البنك، من أجل ضمان تقيدها بالأنظمة والقوانين ذات العلاقة، ووافق أيضاً على تسديد أي رسوم قد ترتب على استعمال أو متابعة تلك الخدمات.
 - أ) التحويل من حساب لآخر ضمن بنك البلاد.
 - ب) تسديد الفواتير للخدمات العامة والخاصة.
 - ت) تحويل مبالغ من حساب لدى بنك البلاد، إلى مستفيد من بنك البلاد.
 - د) تعديل التحويلات المحددة مسبقاً، وإضافة مستفيد جديد.
- 4) الحالات وتسديد الفواتير: عندما يوجه المستخدم تعليماته عبر نظام البلاد بتحويل مبالغ من حسابات لدى بنك البلاد، أو بتسديد فاتورة من خلال نظام البلاد، فإن البنك سينفذ تعليمات بسحب المبلغ المطلوب من حسابه، بشرط وجود رصيد كاف في حسابه المحدد وقت السحب، ولن يكون البلاد ملزماً بتنفيذ أي تعليمات بالسحب ترد منه إلا بعد يومين بعد تصيد كاف في حسابه المعنى، بما في ذلك أي حد التمثاني يتمتع به للسحب على المكشوف في حساب جاري مدين. وفي حالة المدفوعات الإلكترونية يتم سحب المبلغ من حساب المستخدم، في اليوم نفسه الذي يتم فيه تحويل المبلغ إلكترونياً إلى المستفيد، وفي أغلب الحالات يكون هذا التاريخ هو الذي حدده المستخدم عندما قدم تعليماته، وإذا لم يكن الرصيد كافياً في اليوم الذي طلب فيه تحويل المبلغ، أو تسديد فاتورة، أو خصم أي مبلغ من حسابه تلغى العملية.
- 5) تكلفة نظام البلاد: يتحمل المستخدم جميع المصاريف والرسوم الهاتفية المتعلقة بربط جهازه الشخصي بنظام البلاد، كذلك يتحمل أي رسوم تتقاضاها أي جهة مزودة لخدمة الدخول إلى الإنترنت، وليس هناك أي رسوم على ربط جهاز المستخدم بالشبكة الخاصة، ويمكن أن تنشأ رسوم منفصلة مقابل خدمات إضافية يطلبها المستخدم، من خلال نظام البلاد، مثل: خدمات الجهات الأخرى المزودة للمعلومات وسوف يتم إبلاغ المستخدم بتكلفة كل خدمة إضافية يطلبها، وتبرم اتفاقية منفصلة للاشتراك فيها.
- 6) إلغاء خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي:
 - أ) تفنى أحكام وشروط استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها من قبل البنك، أو من المستخدم، ويجوز للمستخدم إلغاء هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، في أي وقت، من خلال إشعار إلكتروني، أو بريدي يرسله إلى البنك، وهذا يلغى أي خدمات يحصل عليها من جهات أخرى مزودة للمعلومات، لكنه لا يلغى حسابات المستخدم لدى البنك، ويمكن للبنك أن يلغى هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي وينهي إمكانية المستخدم من استخدام نظام البلاد لأي سبب وفي أي وقت بعد إشعاراً إلكتروني، أو بريدي، يرسله إلى العميل، من دون أدنى مسؤولية على البنك في هذا الإجراء.
 - ب) يتفق المستخدم بحقه في سرية المعلومات، ولذا لن يقدم البنك أي معلومات محددة حول حسابات المستخدم لدى البنك لأحد غير موظفي البنك، أو مراسليه، إلا في الحالات الآتية :
 - عند موافقة المستخدم على تقديم معلومات لآخرين.
 - إذا ذكر المستخدم البنك معروفاً له بخصوص مسائل التأمينية.
 - إذا قام البنك بإبلاغ حساب المستخدم بسبب إدارته بطريقة غير مقبولة بالنسبة للبنك، كإخلاله بشروط وأحكام هذه الاتفاقية.
 - إذا طلبت تلك المعلومات من البنك بموجب النظام، ومن ذلك:
 - ما يلتزم به البنك بتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سسه).
 - ب) يجوز للبنك بعد موافقة المستخدم تقديم أي معلومات تخص المستخدم للمؤسسات الأخرى التي يرى البنك أنها مناسبة، وقد يحصل المستخدم سببها على خدمات يرى البنك أنها ذات أهمية، ويشمل ذلك المعلومات التي يقدمها المستخدم، أو يحصل عليها البنك نتيجة معاملات، أو نشاط آخر.
 - ت) في حال عدم رغبة المستخدم في استلام عروض تسويقية من البنك، فعليه إشعار البنك بذلك، لاستثناء اسمه من قائمة العملاء لهذا الغرض.
 - ث) وافق المستخدم على أن يقوم البنك بتحميل معلومات معينة، بما فيها بيانات هوية العميل إلى حاسوب المستخدم، أو إلى نظام دخول آخر.
- 8) حدود مسؤولية البنك:
 - أ) التزم البنك على بذل الجهود المناسبة لضمان عمل خدمة نظام البلاد على أكمل وجه ممكن، وسيكون البنك مسؤولاً عن التصرف فقط، بناء على تلك التعليمات المرسلة من خلال خدمة نظام البلاد، التي يتم تسلمها فعلاً، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خلل في أجهزة الاتصال، التي قد تؤثر على دقة الرسائل، التي يرسلها المستخدم، أو توقيت وصولها.
 - ب) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو تأخير في إرسال تعليمات تنشأ عن استعمال أي خدمة عن طريق النظام الإلكتروني، ما لم يتعد البنك، أو يفرط، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة قيام المستخدم بإعطاء تعليمات خاطئة، أو إذا لم تعط تعليمات الدفع كاملة، قبل وقت كاف يسمح بالدفع في الوقت المناسب.
 - ت) تعد المعلومات التي يستلمها المستخدم من البنك على أنها موثوقة، ويمكن تزويدها فقط على أساس بذل الجهود الممكنة لضمان راحة المستخدم، لكنها ليست مضمونة، ولا يعد البنك، أو أي جهة مزودة أخرى مسؤولاً عن أي نقص في دقة تلك المعلومات، أو تمامها، أو توافرها، أو توقيت وصولها، أو عن أي استئثار، أو قرار آخر يتم اتخاذه باستعمال هذه المعلومات.
 - ث) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي فيروس حاسوبي، أو مشكلات ذات علاقة بالمعلومات المقدمة تنشأ عن خدمات تقدمها أي جهة مزودة للمعلومات، أو قد تنشأ من حاسوب المستخدم الشخصي، كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال الفروسة.
- 9) حظر استخدام نظام البلاد لأغراض أخرى:

يستخدم نظام البلاد برامج ذات ملكية خاصة للبنك، وأخرى تعود لجهات مزودة، فإذا زود البنك المستخدم ببرنامج لاستعماله مع نظام البلاد فهذا يمنح المستخدم ترخيماً غير حصري باستعمال هذا البرنامج، ويسمح له باستعماله لأغراض المقررة فقط، كما هي محددة في هذه الاتفاقية، ولا يجوز له ملك، أو تجزئة، أو نسخ، أو تعديل، أو إعادة هندسة أي من برامج نظام البلاد، أو السماح لأي شخص آخر بذلك، وتنتج خدمة نظام البلاد للمستخدم إمكانية الدخول إلى خدمات ومعلومات عن البنك وخدمات أخرى، وتعد هذه الخدمات والمعلومات ملكية خاصة للبنك، والجهات المزودة الأخرى، ويمكن للمستخدم استعمال نظام البلاد فقط لأغراضه الشخصية غير التجارية، ولا يجوز له إعادة نسخ، أو بيع أي جزء من المعلومات التي يوفرها له نظام البلاد، ومن المعلوم لدى المستخدم أن البنك لا يقدم له أي معلومات وبيانات بخصوص استعمال هذه الشبكة، وأي برامج اتصالية، وطرق تسليم، يحددها البنك فيما يتعلق بجودتها، وتوقيتها، وأدائها، ودقتها، وموثوقيتها، واستمرار توفرها، وغير ذلك، ولا يضمن البنك أن يكون برنامج التشغيل أو أي اتصالات، أو نظام للتسليم، مطابقاً لأي مواصفات يوفرها البنك، أو أنه سيكون خالياً من الأخطاء والمشكلات.
- 10) خدمة العملاء:

يقع للمستخدم في حالة طلب المساعدة بخصوص نظام البلاد الاتصال بخدمات العملاء بالبنك أو الكتابة إلى البنك على عنوانه، كما وافق المستخدم على أنه يجوز للبنك تسجيل المحادثات التي يجريها موظفو البنك مع المستخدم، وهذا إجراء يقوم به من وقت لآخر، بهدف مراقبة جودة الخدمات، ودقة المعلومات التي يزودها موظفو البنك للمستخدم، وكذلك للتأكد من إتباع تعليمات المستخدم، ويمكن للخدمات الهاتفية بالبنك أن تساعد المستخدم في حل أي مشكلات تتعلق بنظام البلاد، ولا يدخل في ذلك التنازل عن أي شرط من شروط هذه الاتفاقية.
- 11) الرسائل الإلكترونية:

بالنظر إلى أن الرسائل المرسلة عبر البريد الإلكتروني لشبكة الإنترنت قد لا تكون آمنة، فإن المستخدم وافق على الاتصال بالبنك إلكترونياً فقط، من خلال مركز الرسائل، باستعمال خيار طلب المساعدة، كما أنه وافق على تسلم المحادثات المتعلقة بحسابه بطريقة إلكترونية، وتعهدها المستخدم بأنه لن يحاول تفادي تسلم أي رسائل إلكترونية أرسلت إليه، عندما تصبح تلك الرسائل متاحة له، ويمكنه طباعة نسخة من تلك المحادثات، باستعمال وظيفة (طباعة)، المتوفرة في برنامج.
- 12) متابعة المستخدم على سرية معلومات هويته:

يتعين على المستخدم التأكد من حفظ الهوية الخاصة به، وكلمة السر، والرقم السري، فهذه الشغرات هي وسائل حماية مهمة للمستخدم، وتعد بمثابة توقيعه الشخصي، فلا بدونها في أي أجهزة إلكترونية، أو أي وثائق، أو وسائط معلوماتية أخرى للدخول المباشر، وإذا ظن المستخدم أن شخصاً غير مصرح له قد تمكن من الاطلاع على رقمه السري الخاص به، فعليه الاتصال بالبنك فوراً، وبعد الهاتف أسرع طريقة لإشعار البنك بأن شخصاً ربما يستعمل رقمه السري، أو كلمة السر الخاصة به، من غير إذن، أو توكيف منه، ومن الممكن بسبب ذلك أن يخسر المستخدم كامل المبلغ المتوفر في حسابه، وعلى المستخدم أن يتصل بمركز الخدمة الهاتفية، وسيجد أحد موظفي البنك على أهبة الاستعداد لتلقي مكالمتهم، على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.
- 13) استقلالية الشروط:

في حالة بطلان أي شرط، أو أكثر من شروط وأحكام خدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي، أو أصبح غير قانوني، أو غير واجب التنفيذ، لأي سبب من الأسباب، فإن بقية الشروط ستظل سارية المفعول، وواجبة التنفيذ.

تالياً : أحكام عامة

- 1) التزم العميل والبنك بأن يكون التعامل بينهما موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا يحق لهما التعامل بالمحرمات، كالكربا، وعقود الغرر، وغيرها.
- 2) التزم البنك ببذل الجهود البنكية المعادة لتنفيذ تعليمات العميل، ولا يتحمل البنك، أو أي من المسؤولين، أو الموظفين فيه أي خسارة، أو ضرر ناشئ عن تنفيذ هذه التعليمات، إلا في حال التعدي، أو التفريط.
- 3) تطبق الرسوم المعتادة لتنفيذ أي عملية يقوم بها البنك، بناء على تعليمات العميل، وإذا تضمنت تلك العملية قرصاً من البنك للعميل فتكون تلك الرسوم بغير التكلفة الفعلية فقط.
- 4) لن يكون البنك ملزماً بتنفيذ تعليمات العميل الثابتة، عندما يكون الرصيد الموجود في حساب صاحب الحساب غير كاف في وقت التنفيذ المطلوب.
- 5) للبنك أن يرفض من أي وقت تنفيذ التعليمات الثابتة، وذلك بعد إشعار العميل، ومن دون أي مسؤولية على البنك تجاهه.
- 6) تستمر الأحكام نافذة حتى التاريخ المحدد لانتهاها إن وجد، أو تكون لأجل غير مسمى بعد ذلك.
- 7) أيام العمل :

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

أبام العمل المعتادة بنك البلاد من الأحد إلى الخميس، عدا أيام العطل العامة، وتعد الجمعة والسبت من كل أسبوع عطلة البنوك في المملكة العربية السعودية، لكن الدخول إلى موقع البنك على الإنترنت، والاستفادة من خدمات الهاتف المصرفي، سيكونان متاحين للعميل على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.

الإشعارات وكشوف الحساب:

8) سوف يستلم العميل كشف حساب دوري لحساباته البنكية، على عنوانه الموضح بهذا العقد، أو إلى أي عنوان آخر، يحدده العميل بموجب إشعار خطي إلى البنك، يوضح ضمن أشياء أخرى عملياته المالية، والمصرفية التي تمت على الحساب، ويمكن أن يرسل كشف الحساب على أساس شهري، ربع سنوي، أو نصف سنوي، أو سنوي، بناء على طلب العميل. ويعتبر كشف الحساب، والبيانات الواردة فيه صحيحة، وملزمة للعميل، ما لم يتم العميل بالاعتراض عليها خطياً، خلال مدة لا تتجاوز (15) يوماً، من تاريخ صدور كشف الحساب، وسوف تعد سجلات البنك بما فيها الإشعارات، وكشوف الحساب، والمستندات الأخرى التي يصدرها البنك بخصوص العمليات، إثباتاً قاطعاً يعتمد عليه بالحكم في أي خلافات، أو مسائل تتعلق بالأرقام، والبيانات، والرسوم، والتعابع، والتكاليف، والتعليمات، والرقم السري الشخصي، أو أي خلاف، أو مسألة أخرى تنشأ بين العميل والبنك، ويكون العميل مسؤولاً، في جميع الأوقات عن إشعار البنك خطياً بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تغيير في العنوان. ويتنازل العميل صراحة عن أية مطالبة ضد البنك قد تنشأ عن عدم تمكن البنك من الاتصال بالعميل، بسبب تقصير الأخير في تزويد البنك بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تعديل عليه، وفي حالة عدم رغبة العميل في استلام أية مراسلات بردية، بما فيها البيانات والإشعارات فيما يتعلق بالحساب، فعندئذ يوافق العميل على إخلاء مسؤولية البنك، ويحميه من الضرر والخسارة فيما يتعلق بجميع حقوق أو مطالبات العميل تجاه البنك، الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر، عن عدم تزويده - أي العميل - بالكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات المتعلقة بالحساب، بما في ذلك - من غير تحديد - أية مطالبات ناشئة عن عدم تمكن العميل من الرد على أي أخطاء أو طلب تصحيحها، أو تصحيح أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات.

9) تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ انتهائها إن وجد، أو تكون مقنونة المدة، وأي تعديلات، أو تعليمات لإلغائها يجب أن تسلّم للبنك خطياً.

10) خصم الرسوم ومقاصة الديون:

يقع للبنك أن يخصم من الحساب الرسوم البنكية، والرسوم الحكومية، التي قد تفرض على الحساب - بعد إشعار العميل بذلك - وإذا كان على العميل ديون مستحقة للبنك، ولم يفي بها في الموعد المحدد، فيحق للبنك في أي وقت خصم الديون من الرصيد المتبقي بالحساب، أو من أي حساب آخر، يحتفظ به العميل لدى البنك، كما يحق للبنك أن يقوم ببيع أي ضمانات مقدمة من العميل، بعد إشعاره بعزم البنك بيعها بسعر السوق، ما لم يسدد خلال مهلة محددة، وبعد بيعها يستوفي حقه منها كاملةً، ويبقى العميل ملتزماً بالفرق متى كانت العائدات المذكورة غير كافية لتغطية تلك المديونية، والحقوق المكفولة للبنك بموجب هذه المادة ستكون بالإضافة إلى أي حقوق أخرى مكفولة له بموجب هذا المستند، وبموجب استمارة الطلب المقدمة للبنك من العميل، وبموجب الأنظمة والتعليمات السائدة.

11) تعديل الشروط والأحكام: يجوز للبنك من وقت لآخر أن يعدل الشروط والأحكام العامة على الحساب، والخدمات البنكية الأخرى المقدمة للعميل، بما في ذلك الرسوم المحددة لتلك الخدمات، وسوف يقوم البنك قبل بدء سريان تلك التعديلات، أو التغييرات بإشعار العميل بتلك التعديلات، أو التغييرات، وذلك بأية وسيلة إشعار معتمدة من قبل البنك إلى آخر عنوان له يكون مدرجاً في سجلات البنك، ويكون ما يثبت إرسال التعديلات دليلاً على أن العميل قد تسلمها، وبعد عدم اعتراض العميل على تلك التغييرات خلال (30) يوماً، واستمرار العميل في التعامل مع البنك قبولاً منه بها، وللعميل في حالة عدم موافقته على التعديل أن يقوم بإقفال الحساب الجاري، وتسليم دفاتر الشيكات، وبطاقة صراف البلاد، وبطاقة الائتمانية، بعد سداده مديونيته القائمة لصالح البنك، وغيرها من المستندات الصادرة بموجب هذا الحساب.

12) تقييد وتعليق وحجز الحساب: إذا أصبح الحساب موضوع إجراءات قانونية، أو موضوع نزاع بين أصحاب الحساب، يحق للبنك تقييد، أو تعليق استخدام الحساب، وأن يحجز الرصيد الدائن، إلى حين صدور توجيه خطي من مؤسسة النقد العربي السعودي، أو أمر محكمة، أو حكم ملزم من هيئة تحكيم، أو وصول الأطراف المعنية إلى اتفاق خطي.

13) اللغة: أقرمت هذه الاتفاقية ووقعت باللغتين العربية والإنجليزية، وإذا وجد تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يوافق الطرفين على أن يكون النص العربي هو المعمد في تفسير هذه الاتفاقية وتنفيذها.

14) الشكاوى، والاختصاص القضائي:

أ) تخضع هذه الاتفاقية للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ب) يجب إخطار البنك فوراً بأي شكاوى تخص بالحساب، أو بطاقة صراف البلاد، أو بأي خدمة من الخدمات التي تتم عبر نظام البلاد وإذا لم يمكن حل الموضوع ودياً فإنه يجوز للعميل رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة، فإذا لم يتم صاحب الحساب باتخاذ تلك الإجراءات القانونية، قبل مضي خمس سنوات من تاريخ العلم بالواقعة محل الشكاوى أو النزاع، فإنه يعد متنازلاً تنازلاً نهائياً، عن حقوقه، فيما يخص باتخاذ تلك الإجراءات.

إجراءات العمل

- * أتعهد/تتعهد بتحديث بياناتي/بياناتنا الشخصية حين طلبها من البنك أو في المدة المحددة من البنك أو في أي وقت متى ما طلب البنك ذلك، وأني أتعهد/تتعهد بتقديم هويتي/هويتنا الوطنية/هوية مقيم / السجل التجاري قبل انتهاء صلاحيتها.
- * التزم / لنرتزم بتحديث بياناتي / بياناتنا في حالة طلبها من البنك في حالة انتهاء صلاحية الهوية أو عند تغيير أي من بياناتي المذكورة في النموذج
- * أقر/نقر بأن البنك له كامل الصلاحية لتجميد حسابي/حساباتنا عند انتهاء صلاحية هويتي/هويتنا الوطنية/هوية مقيم/السجل التجاري أو عند عدم تحديثي/تحديثنا لبياناتي/بياناتنا الشخصية ومعلوماتي/معلوماتنا، عناويني/عناويننا، مصدر/مصادر الدخل أو توقيعي/توقيعاتنا أو اذا لم أستطع/نستطيع متابعة المتطلبات التنظيمية الأخرى.
- * أؤكد/نؤكد بأنني/بأننا غير ممنوع/ممنوعين قانونياً من التعامل معي/معنا، وأن جميع المعلومات والبيانات المقدمة من جانبنا/جانبا صحيحة وصادقة، وأوافق/نوافق على أنني/أنا ملزم/ملزمة ببلغ البنك بطريقة منتظمة في حالة حدوث تغيير في التفاصيل التي زودت/زودنا بها البنك.
- * أهتم/نهتم وأؤكد/نؤكد بأنه سيتم فتح حسابي/حسابنا للتحويل لإرسال واستقبال كوالاتي/كوالاتنا الشخصية فقط، وأني/أنا لن أقوم/نقوم بحول أي أموال لغراض تجارية وأني/أنا أيضاً وأؤكد/نؤكد أنه لن يتم التحويل نيابة عن شخص آخر.
- * أؤكد/نؤكد بأن تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) سوف تكون من مصادر مشروعة، وأني/أنا مسؤول/مسؤولون عن كلوها من أي تزييف، وإذا استلم البنك مني/منا أي أوراق مالية مزيفة، فلن يتم تعويض/تعويضنا عنها.
- * أؤكد/نؤكد أن يتم تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) لغراض مشروعة، وأنها لن تستخدم لتمويل صفقات الأسلحة غير المشروعة، أو حروب ونزاعات، أو أنشطة غير مشروعة أخرى.
- * أؤكد/نؤكد أيضاً أنني/أنا أقدم/نقدم معلومات صحيحة وأقر بصحتها وأني/أنا أخفي / تخلي بنك البلاد من أي مسؤولية في حال كانت المعلومات المقدمة مني أعلاه غير صحيحة، ولن أطلب/أطالب البنك بأي تعويضات في حال تحويل أموال وتم مصادرتها أو تحميدها كون المستفيد مرجح في أحد قوائم الحظر الدولية.

صاحب الحساب	
تم قراءة هذه الاتفاقية والشروط والأحكام المضمنة في الصفحات من (1) إلى (4) ، وفهمها فهماً كاملاً ، وتم استلام نسخة منها ، وعلى ذلك تم التوقيع	
الاسم	التوقيع

خاص باستخدام البنك

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته والبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.			
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ
المفوض بالتوقيع			
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

	رقم الحساب
--	------------

	اسم الحساب
--	------------

نموذج التوقيع	
<p>اسم الموقع :</p> <div style="border: 1px solid black; width: 100%; height: 20px; margin-bottom: 10px;"></div> <div style="border: 1px solid black; width: 100%; height: 100px; margin-bottom: 10px;"></div> <p>صلاحية التوقيع :</p> <p>منفرد <input type="checkbox"/></p> <p>مشترك، حدود السحب (إن وجدت) <input type="checkbox"/></p> <p>تعليمات أخرى (حدد) <input type="checkbox"/></p>	<p>اسم الموقع :</p> <div style="border: 1px solid black; width: 100%; height: 20px; margin-bottom: 10px;"></div> <div style="border: 1px solid black; width: 100%; height: 100px; margin-bottom: 10px;"></div> <p>صلاحية التوقيع :</p> <p>منفرد <input type="checkbox"/></p> <p>مشترك، حدود السحب (إن وجدت) <input type="checkbox"/></p> <p>تعليمات أخرى (حدد) <input type="checkbox"/></p>

خاص باستخدام البنك

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.					
	الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ	
اعتماد					
	الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ	